لماذا لا تشتعل الضفة على شاشاتكم؟

مريم شومان

قد يبدو هذا المقال مجرد تفريغ لغضب يتراكم يومًا بعد يوم تحت وطأة ما نعيشه في الضفة الفلسطينية، وقد لا يجد صداه في أي مكان، لكن الكتابة هنا ليست ترفًا، بل محاولة أخيرة لالتقاط حقيقة تتسرب من بين أيدينا؛ هناك واقع يُمحى ببطء، ليس لأنه غير موجود، بل لأنه لا يُروى كما يجب.

في القرى الشرقية لمحافظة رام الله والبيرة، أبو فلاح، المغير، ترمسعيا، سنجل، كفرمالك، دير جرير وبقية القرى، وفي مسافر يطا جنوب الخليل، لا تدور الحياة كما تُعرض في نشرات الأخبار، هناك، لا تبدأ الأيام بصباحات عادية، بل بحسابات الخطر؛ هل ستمرّ الليلة بهدوء؟ هل ستبقى الأشجار في مكانها؟ هل سيظل المنزل قائمًا حتى الغد؟ هذه ليست مبالغات، بل تفاصيل يومية لواقع تُمارس فيه الهجمات الاستيطانية كجزء من روتين ثابت، تنفذه عصابات التلال، وتتحرك بثقة من يعرف أنه ليس وحيدًا، وأن هناك مظلة تحميه وتمنحه الوقت والمساحة ليفعل ما يشاء.

ما يحدث ليس فوضى عشوائية كما قد يُراد له أن يُفهم، بل هو سلوك منظم، يتكرر بنفس الأنماط: اقتحام، اعتداء، تخريب، حرق، قتل أو محاولات قتل، ثم انسحاب.. يعقبه صمت. وكأن هذه القرى خارج خريطة الاهتمام، أو كأن معاناتها أقل قابلية للعرض.

هنا تبدأ الأسئلة التي لا يمكن القفز عنها؛ لماذا لا تحضر الضفة في المشهد الإعلامي كما يجب؟ لماذا يتم التعامل مع هذا النزيف اليومي كأنه هامشي أو اعتيادي؟ هل لأن الكاميرا تبحث عن اللحظة «الأكبر» فقط؟ أم لأن هناك رواية ضمنية تُبقي الضفة في صورة «المكان الهادئ نسبيا» الذي لا يستدعي الانتباه؟

الإعلام التقليدي في كثير من الأحيان، يلهث خلف الحدث الضخم، الصادم، القابل للاختزال في عنوان واحد، أما الضفة فهي قصة لا تنتهي في لقطة، بل تتشكل من تراكم مستمر لانتهاكات صغيرة في ظاهرها، عميقة في أثرها، لكن الخطورة هنا أن هذا النمط من التغطية لا يكتفي بالتقصير، بل يساهم في إعادة تشكيل الوعي: ما لا يُعرض باستمرار، يُفهم ضمنًا على أنه أقل أهمية.

أما الفضاء الرقمي، الذي كسر احتكار السردية في لحظات تاريخية قريبة، فيبدو مرتبكًا أو غائبًا.

أين الأصوات التي استطاعت أن تحشد العالم في قضايا أخرى؟ لماذا لا نجد ذات الزخم عندما يتعلق الأمر بالضفة؟ لماذا لا تتحول الهجمات اليومية إلى مادة رقمية متراكمة قادرة على فرض نفسها على الخوارزميات وعلى الرأي العام العالمي؟

قد يُقال إن الضفة لا تقدم «محتوى قابلًا للانتشار» لكن هذا بحد ذاته إشكال في طريقة التفكير، لا في الواقع، لأن الحقيقة لا تُقاس بمدى قابليتها للانتشار، بل بمدى الحاجة إلى إيصالها، وما يحدث في هذه القرى ليس أقل مأساوية، بل ربما أكثر تعقيدا لأنه يحدث ببطء، بعيدا عن الأضواء وبلا لحظة انفجار واحدة تجذب الانتباه.

لكن هل هذه قناعة حقيقية أم أنها نتيجة غياب المحاولة الجادة؟ هل جُرب فعلا بناء خطاب رقمي مستمر حول الضفة؟ هل تم الاستثمار في رواية طويلة النفس تتراكم فيها القصص والشهادات والصور؟ أم أننا نكتفي بردود فعل متقطعة تخفت بسرعة كما اشتعلت؟

ثم يأتي السؤال الأكثر حساسية: لمصلحة من يتم ترسيخ صورة الضفة كمنطقة «أقل توتراً»؟ ماذا يعني أن تُهمّش هذه الجغرافيا إعلاميا، بينما تتغير ملامحها على الأرض كل يوم؟ وماذا يعني أن يعيش أهلها في حالة استنفار دائم، بينما يظهرون للعالم كأنهم يعيشون حياة عادية؟

هذا التناقض ليس بريئًا، ونتائجه ليست رمزية، لأنه حين يغيب الصوت يغيب الضغط، وحين يغيب الضغط يتمدد الواقع المفروض بلا مقاومة تُذكر على مستوى الوعي العالمي.

لا يكفي أن نصف المشهد، ولا أن نكتفي بطرح الأسئلة، ما يلزم الآن هو كسر هذا الصمت المركب، وهذا لا يبدأ من المؤسسات الكبرى فقط، بل من كل مساحة يمكن أن تتحول إلى منبر، من كل حساب، من كل منصة، من كل صوت يملك القدرة على الوصول.

هذه ليست دعوة عابرة للنشر، بل نداء يتصل بجوهر الانتماء، أن تكون فلسطينيا اليوم لا يعني فقط أن تعرف ما يحدث، بل أن ترفض أن يبقى ما يحدث بلا رواية، أن تدرك أن كل مساحة صمت هي مساحة تُمنح لرواية أخرى لتتمدد، وأن تفهم أن الضفة ليست هامشًا، بل قلب حكاية تُعاد صياغتها كل يوم.

إلى كل من يملك نافذة على هذا العالم: ليست القضية أن تنشروا أكثر، بل أن تنشروا بوعي، باستمرارية، بإصرار لا يخضع لإيقاع القضايا الرائجة، إلى المؤثرين والنشطاء ورواد المنصات الاجتماعية، خصصوا مساحة ثابتة، واضحة، لا تذوب مع الأيام لرواية ما يجري، اجعلوا من القرى التي تُهاجَم أسماء مألوفة، ومن وجوه أهلها قصصا لا تُنسى، لا تتركوا الضفة وحدها في معركتها مع النسيان.

قد يبدو الأمر كأنه في صراخ في آذان صمّاء، لكن التاريخ لم يُكتب يومًا بالصمت، ولا تغيّر الواقع حين قرر أصحابهم أن ينتظروا من يتكلم عنهم.

فالصوت، مهما بدا ضعيفًا يظل البداية الممكنة.

4/20 د
IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank
BADEA المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

الدعوة للمناقصة

اسم المناقصة: تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلعا / محافظة طولكرم
رقم المناقصة: MOLG-IsDB-2026- 027
1. تود بلدية بلعا وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وضمن برنامج دعم مشاريع صيانة وتعبيد الطرق الداخلية لمحافظات الضفة الغربية (BADEA-115) الممول من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بإدارة البنك الإسلامي للتنمية - جدة بصفته مديرا لصندوق الأقصى طرح عطاء مشروع تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلعا / محافظة طولكرم عطاء رقم: 027 -2025- MOLG-IsDB.
2. تدعو بلدية بلعا المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لأعمال مشروع تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلعا / محافظة طولكرم علماً بأنّ المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة أن يكون مصنفاً في مجال الطرق وبدرجة لا تقل عن رابعة.
3. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية عن المناقصة من بلدية بلعا على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 2:00 مساءً من أيام السبت إلى الخميس.
4. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 دولار أمريكي.
5. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل يوم الأربعاء الموافق: 20-05-2026 الساعة 12:00 ظهراً ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة [90] يوماً بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
6. يجب أن يرفق مع كل عطاء «كفالة دخول عطاء» بقيمة 4,000 دولار سارية المفعول لمدة 120 يوم من تاريخ فتح العطاء وفقاً للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
7. زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي يوم الأحد الموافق 03-05-2026 الساعة 10:00 صباحاً في مقر بلدية بلعا.
8. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في يوم الأربعاء الموافق 20-05-2026 الساعة: 12:00 ظهراً.
9. العنوان المذكور اعلاه هو:
بلدية بلعا – مبنى البلدية
رقم: م. علاء البوريني جوال 0598537368 او رأفت واصف جوال 0599934896
balamunicipality@hotmail.com
ملاحظة : رسوم الاعلانات في الصحف على من يرسو عليه العطاء.
رئيس لجنة تسيير أعمال بلدية بلعا / محمد سليمان

4/20 د
صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية Municipal Development & Lending Fund

دعوة لتقديم عطاء (للمرة الثانية)
مجلس قروي حوسان

اسم المشروع: برنامج دعم المجالس القروية
اسم المشروع الفرعي: تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلدة حوسان
رقم العطاء: 1 -452230- 10 -1 VCSP
1) حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير و إقراض الهيئات المحلية على منحة بقيمة 6 ملايين يورو من الحكومة الألمانية من خلال البنك الألماني للتنمية KFW لتمويل مشروع برنامج دعم المجالس القروية في 30 مجلس قروي بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي و وزارة المالية والتخطيط، و قد حصل مجلس قروي (حوسان) على منحة فرعية من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية (المتلقية للمنحة) لتنفيذ: تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلدة حوسان.
2) يود مجلس قروي حوسان استخدام جزء من مخصصاتها ضمن برنامج دعم المجالس القروية لتنفيذ مشروع « تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلدة حوسان رقم 1-VCSP-10 452230--1 والممول من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية لتسديد المبالغ المستحقة بموجب العقد الموقع لتنفيذ هذا المشروع.
3) يدعو مجلس قروي حوسان المناقصين ذوي الاهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لتنفيذ مشروع « تأهيل وتعبيد طرق داخلية في بلدة حوسان»
4) ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، علما بان المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة.
5) المقاولون المؤهلون يمكنهم الحصول على المعلومات اللازمة من مجلس قروي حوسان، رئيس المجلس/ جمال سباتين، ، هاتف:- 0568992512-، فاكس:- 022737292 ويمكنهم الاطلاع على وثائق العطاء والحصول عليها حسب العنوان أدناه و ذلك ابتداء من تاريخ 21\04\2026.
6) يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 يورو.
7) المشروع غير شامل ضريبة القيمة المضافة وعلى المقاولين تقديم اسعارهم غير شاملة ضريبة القيمة المضافة و إحضار خصم مصدر ساري المفعول.
8) زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي: جميع المقاولين مدعوون للمشاركة في الجولة الميدانية و الاجتماع التمهيدي يوم السبت الموافق 2026/05/03 في تمام الساعة 10:00 صباحا، حيث ان الاجتماع التمهيدي سيعقد في مقر مجلس قروي حوسان وذلك بعد انتهاء الجولة الميدانية.
9) يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل أو بتاريخ 21-05-2026 يوم الخميس الساعة 12:00 ظهرا، علما بان العطاءات الألكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
10) يجب ان يرفق مع كل عطاء كفالة دخول عطاء، وفقا للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة بقيمة 6,000 يورو سارية المفعول لمدة 118 يوم من تاريخ إقفال المناقصة.
11) سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في تاريخ 21-05-2026 يوم الخميس الساعة 12:00 ظهرا.
12) العنوان المذكور اعلاه هو:
العنوان المشار إليه أعلاه هو قرية حوسان / بيت لحم، مجلس قروي حوسان، شارع المدارس.

بتمويل من : KFW
رئيس مجلس قروي حوسان / جمال سباتين

نفذه «ماس» والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مشروع بحثي يوثق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان

رام الله-الحياة الجديدة- نفذ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مشروعاً بحثياً مشتركاً يتناول ملف «الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة». ويأتي هذا المشروع في سياق تقديم مقاربات تحليلية فلسطينية أصيلة ومعمّقة لقضية الاستيطان الاسرائيلي، من خلال إبراز أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وتداعياته الممتدة على مختلف مناحي الحياة في الأراضي الفلسطينية.

ويتضمن هذا المشروع في مستهله، دراسة مرجعية تحمل العنوان نفسه، وتقدم إطاراً تحليلياً ومادة مرجعية تسهم في دعم الجهود البحثية، وتعزز مسارات المناصرة الدولية والدبلوماسية الهادفة إلى الكشف عن الأبعاد الاقتصادية للاستيطان الإسرائيلي، بما يسهم في ترسيخ ودعم الإجماع الدولي المناهض للاستيطان. كما يضم المشروع، إلى جانب هذه الدراسة المرجعية خمس دراسات وأوراق سياساتيه، تتناول قضايا متخصصة ومتنوعة تخص الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يعمق الفهم لتداعيات الاستيطان المختلفة.

وفي هذا السياق، تتناول إحدى الدراسات بعنوان «ديناميكيات القرى المقدسية اقتصادياً واجتماعياً في إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس: بدّو وبيت إكسا والرام وكفر عقب نماذجاً» تأثيرات التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في محافظة القدس على المستويين الديموغرافي والجغرافي. وتسلط الدراسة الضوء على سياسات عزل القرى والبلدات الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس، وعزل سكانها عن محيطهم الديمغرافي الفلسطيني. كما تركز على الاستيطان الإسرائيلي في منطقتَي شمال القدس وشمال غربها، من خلال تحليل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في قرى بدّو، وبيت إكسا، والرام، وكفر عقب، بما يكشف عمق التأثيرات البنيوية للاستيطان الإسرائيلي على هذه التجمعات. كما تتناول ورقة سياساتيه بعنوان «الاستيطان الرعوي: سياسات لمواجهة أحدث نماذج الاستيطان والسلب الاقتصادي» أحد أخطر الأنماط الاستيطان الإسرائيلي المستحدثة، من خلال تسليط الضوء على آثاره الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية على التجمعات البدوية والرعوية الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا سيما في المناطق المصنفة «ج». وتقدم الورقة تحليلاً معمقاً لأثر سياسات مصادرة الأراضي وتهجير السكان، وانعكاساتها على سبل العيش، مع تركيز خاص على الفئات الأكثر تضرراً، وفي مقدمتها مربّو الأغنام والمواشي، والمزارعون. وفي السياق ذاته، تبحث دراسة «المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: دراسة في الآثار الاقتصادية» في ظاهرة المناطق الصناعية الإسرائيلية المقامة في المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية، بوصفها أحد أشكال التمدد الاستيطاني التي تتجاوز البعد الاقتصادي لتؤدي وظائف استعمارية وتهويدية، وتقدم الدراسة تحليلاً تفصيلياً لأثر هذه المناطق على المستويات الاقتصادية والبيئية والسياسية، وما تسببه من آثار في بنية الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيّين.

وفي سياق مُقارب، تتناول الورقة السياساتية «من الفقر إلى الاستغلال: دوافع عمل النساء في المستوطنات الإسرائيلية وتبعاته» الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات في المستوطنات الإسرائيلية، من خلال تحليل مستويات الدخل والفقر والقضايا المرتبطة بهما. وتعتمد الورقة منهجية بحثية قائمة على مسح ميداني ومقابلات معمقة، أتاحت العمل على مقاربة للسمات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة من النساء، مع التركيز على اللواتي يعشن في تجمعات غور الأردن. أما الدراسة الأخيرة بعنوان «حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023»، فقد تناولت أثر الحواجز العسكرية الإسرائيلية ومعوقات الحركة في شمال الضفة الغربية ووسطها، مع التركيز على خسائر ساعات العمل وتكلفة الوقود الإضافي. وتُظهر البيانات الجغرافية المجمّعة باستخدام أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي تراجعاً في حركة النقل بنسبة 51.7٪ بعد بدء العدوان على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، كما قدّرت الدراسة عدد ساعات العمل المهدورة بنحو 191,146 ساعة يوميًا، بما ينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني. إذ تقدر الخسائر بنحو 764.6 ألف دولار يومياً، أي ما يعادل 16.8 مليون دولار شهرياً.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الإصدار قد نُشر أيضاً في العددين 55-54 (شتاء 2026) من دورية «عمران»، وهي دورية فصلية محكمة متخصّصة في العلوم الاجتماعيّة، تصدر عن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا. كما يمكن الاطلاع على الإصدار وتحميله من خلال الموقع الإلكتروني للمعهد www.mas.ps

4/20 د
دولة فلسطين وزارة الحكم المحلي مجلس قروي الجديدة
صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية Municipal Development & Lending Fund

دعـوة لتقديـم عـرض أسعـار
مجلس قروي الجديدة

الجهة المشترية مجلس قروي الجديدة
اسم المناقصة: : تأهيل وتعبيد طرق داخلية في الجديدة
رقم المناقصة: 1 -10565- 02- 1.2-VCSP
حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية - على منحة بقيمة 6 ملايين يورو من الحكومة الألمانية من خلال البنك الألماني للتنمية KFW لتمويل مشروع برنامج دعم المجالس القروية في 30 مجلس قروي، وقد حصل مجلس قروي (الجديدة) على منحة فرعية من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية (المتلقية المنحة) :
1) يود مجلس قروي الجديدة استخدام جزء من مخصصاتها ضمن برنامج دعم المجالس القروية لتنفيذ مشروع « عطاء تأهيل وتعبيد طرق داخلية في الجديدة» رقم 1- 10565- 02 -1.2-VCSP والممول من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية لتسديد المبالغ المستحقة بموجب العقد الموقع لتنفيذ هذا المشروع.
2) يدعو مجلس قروي الجديدة المناقصين ذوي الاهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لتنفيذ مشروع « تأهيل وتعبيد طرق داخلية في الجديدة».
3) ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، علما بان المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة.
4) يمكن للمناقصين المهتمين تفحص وثائق المناقصة عبر البوابة الموحدة للمشتريات العامة، كما يمكنهم الحصول على معلومات إضافية من مجلس قروي الجديدة على العنوان المبين أدناه وذلك من تاريخ 2026/4/21 من الساعة 08:00 صباحا إلى الساعة 02:00 ظهرا من أيام السبت الى الخميس.
5) يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 يورو.
6) المشروع غير شامل ضريبة القيمة المضافة وعلى المقاولين تقديم اسعارهم غير شاملة ضريبة القيمة المضافة و إحضار خصم مصدر ساري المفعول.
7) زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي: جميع المقاولين مدعوون للمشاركة في الجولة الميدانية و الاجتماع التمهيدي يوم الثلاثاء الموافق 5/ 05 /2026 في تمام الساعة 11:00 صباحا، حيث ان الاجتماع التمهيدي سيعقد في مقر مجلس قروي الجديدة .
8) يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل أو بتاريخ 05/21 /2026 الساعة 12:00 ظهرا، علما بان العطاءات الألكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
9) يجب ان يرفق مع كل عطاء كفالة دخول عطاء، وفقا للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة بقيمة 5,000 يورو سارية المفعول لمدة 118 يوم من تاريخ إقفال المناقصة.
10) سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في تاريخ 21 /05 /2026 الساعة 12:00 ظهرا.
11) العنوان المذكور اعلاه هو:
مجلس قروي الجديدة
إلى: السادة في مجلس قروي الجديدة
رقم الغرفة/ الطابق: الأول
المبنى: مجلس قروي الجديدة-قسم الهندسة
الرمز البريدي: الهاتف: 042516691 الفاكس: 042516691

بتمويل من : KFW
رئيس مجلس قروي الجديدة/ هزاع أبو خضر

سؤال عالماشي

موفق مطر

«الحرية لفلسطين».. الفكرة في عقل وعمل القائد خليل الوزير

ما كان لشعار «الحرية لفلسطين» أن يأخذ مكانته في الوعي الشعبي والجماهيري والرسمي أيضا لدى شعوب ودول العالم، لولا جذور حركة التحرر الوطنية الفلسطينية الإنسانية، وتمكن قيادتها (الخلية الأولى) قبل اطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، من رسم صورة فلسطين التاريخية والطبيعية والحضارية، وترسيخها كحقيقة عاكسة لأسمى هدفين (الحرية والسلام) يسعى الانسان لتحقيقهما في حياته على الصعيد الفردي، وتناضل الشعوب لتكريسهما كثقافة على الصعيد الجمعي، ولولا القراءة الدقيقة لمنهج تطور مبدأ انحياز الشعوب الحرة لمبادئ الحقوق الانسانية والسياسية ونصرتها للقضايا العادلة، وكذلك الرؤية البعيدة بمداها وجدواها لإحداث التغيير المطلوب في المواقف السياسية لدى شعوب وحكومات وبرلمانات الدول في العالم عموما، وتأصيلها بأبعاد اخلاقية، وكذلك اجرائية عملية مستندة على قوانين منسجمة مع طبيعة النظام السياسي لكل دولة.

ولعل الكثير لا يعلمون أن القائد الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المعروف في الذاكرة الفلسطينية كقائد ميداني (عسكري) كان على رأس قيادة حركة التحرر الوطنية الفلسطينية، التي ارتكزت على ارادة الشعب الفلسطيني وإيمانه الراسخ بحقه التاريخي والطبيعي بأرض وطنه فلسطين، أثناء عملية رسم (خريطة طريق) للنضال الوطني الفلسطيني منذ العام 1958، حيث تم تأكيد العلاقة المصيرية مع العمق العربي الاستراتيجي، واعتباره قلب الثورة الفلسطينية المعاصرة، وتأكيد جذورها الانسانية بأبعادها اللامحدودة فكان مكتب فلسطين في الجزائر 1963 بمثابة نقطة التقاء وطني فلسطيني ومركز الوصل والتواصل مع حركات التحرر في افريقيا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية، ومع قيادات دول عظيمة على رأسها (جمهورية الصين الشعبية) التي منحت الثورة الفلسطينية مسمى «ثورة المستحيل» نظرا للظروف المعقدة في دائرة كفاحها المباشر، وفي الدائرة المحيطة بها.. وهنا لا بد من القول ان الاسناد والمشاركة الشعبية العربية وكذلك تصاعد وتيرة العلاقة المتينة مع حركات التحرر في العالم كان مبتدؤها الانطلاقة الثانية 21 مارس 1968 إثر (معركة الكرامة) التي قاتل فيها الفدائيون وجنود الجيش العربي الاردني وكسروا بصمودهم وشجاعتهم هيبة انتصار جيش دولة الاحتلال (اسرائيل) في الخامس من حزيران سنة 1967، وهذا صحيح من حيث الظاهر للعيان نظرا لظروف العمل السري التي كانت سائدة قبل (معركة الكرامة) لكن الحقيقة أن قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» كانت قد ارهصت لهذه اللحظة المفصلية في تاريخ الكفاح الوطني ببناء علاقات مع احزاب وقوى عربية وكذلك مع حركات تحرر ناضلت لعقود في تلك الفترة وانتصرت حتى باتت تقود بلادها المستقلة.. فمدرسة القيادة في مفهوم القائد الوطني في اطار حركة التحرر الفلسطينية كما جسدها الشهيد خليل الوزير (ابو جهاد) نشأت ونمت على مبادئ الانتماء الوطني والرؤى العقلانية الواقعية، فلا مصلحة تتقدم على المصالح العليا للشعب وعلى تحقيق اهدافه المرحلية والإستراتيجية، مدرسة قيادة كابحة لرغبات الذات، أو مجرد التفكير بتحويل الفعل أو العمل الوطني الى صورة مجد شخصي، قيادة تفكر بعقلية (نحن) الوطنية الانسانية ، المضادة لفئوية (الأنا) الانتحارية.

ما كان للحق الفلسطيني (القضية الفلسطينية) أن يحظى بهذه المكانة في الوجدان الانساني العالمي لو لم تقدم حركة التحرر الوطنية الفلسطينية الهوية الوطنية جزءاً لا يتجزأ من هوية الأمة الإنسانية قبل وأثناء مرحلة كفاحية حققت أهدافها، وما لم تتخذ من استقلالية القرار الوطني حصانة مانعة لشبهة التبعية، وما لم يقتنع العالم (شعوبا وحكومات وبرلمانات) بأخلاقيات النضال الفلسطيني، بتعامل قيادة الشعب الفلسطيني مع الحل السياسي وفقا لقرارات الشرعية الدولية بمصداقية والتزام مشهود وموثق، إيمانا بقداسة النفس الانسانية، وحتمية انتصار مبادئ الحرية والكرامة والعدل والمساواة واستقلال الشعوب وسيادتها.. فيا ليت ابو جهاد حي ليرى كيف انتصرت الفكرة وصارت لغة عالمية، وكيف صار شعار «الحرية لفلسطين» معيارا لقياس مستوى انحياز الضمير الانساني للحق والحرية والسلام.